LCFP
Libyan Center For Freedom of Pres
مركز الليبي لحرية الصحافة
LCFP.org.ly
لإعلام مهني حر

الإعلام الليبي العام
الواقع والتحديات

دراسة ميدانية تحليلة

إعداد

أ.د. محمد علي الأصفر – أستاذ الإعلام بالجامعات الليبية
أ.د مسعود حسين التائب – أستاذ الإعلام بالجامعات الليبية

بالشراكة مع

IMS paving the way for good journalism

جميع الحقوق محفوظة @2020

المقدمة

يقصد بالإعلام الليبي كافة وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية والإلكترونية التابعة للدولة الليبية منذ استقلالها وحتى الآن، وتعمل وفقا للنظم واللوائح التشريعية الصادرة عن مؤسسات الدولة التشريعية والحكومات التنفيذية المتعاقبة على الحكم في ليبيا.

وينقسم الإعلام إلى إعلام حكومي عام، وهو ما تملكه الدولة الليبية وتحت سيطرتها في مختلف المناطق من تجهيزات وعقارات وتقنيات معدة للعمل الإعلامي، كما يشمل ما تملكه المؤسسات العامة والشركات الحكومية من مباني وتجهيزات مخصصة للعمل الإعلامي.

أما الإعلام الخاص وهو ما يتعلق بالمؤسسات والشركات الإعلامية الخاصة كالقنوات الفضائية والأرضية المسموعة والمرئية، ووكالات أنباء وشركات الإنتاج الإعلامي وغيرها التي يملكها الأفراد أوالشركات الخاصة، ولا علاقة للدولة بملكيتها أو إدارتها.

تتناول هذه الدراسة المؤسسات الإعلامية العامة المملوكة للدولة؛ بهدف رصد واقعها من الجوانب المختلفة، البشرية، والتقنية، والمالية، والادارية، والتحريرية، والتنظيمية، والوقوف على أوجه القوة والضعف فيها، والتعرف على التحديات والمشكلات التي تواجهها، ومن ثمّ الخروج بتصورات علمية من شأنها أن تفيد في تطوير المشهد الإعلامي الليبي في شقه العام.

منهجيا تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي تعمل على رصد ووصف وتشخيص الحالة الإعلامية الليبية الراهنة، كما هي عليه في الواقع، من خلال تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات والحقائق المتعلقة بالإعلام الليبي العام، بما يتيح تصنيفا وتفسيرا علميا لتلك المعلومات والبيانات، ويقود إلى التعرف على الاتجاهات والمواقف والآراء والوقائع المرتبطة به، وبالتالي إلى الفهم الصحيح والسليم والموضوعي للظاهرة الإعلامية في ليبيا في شقها العام.

وقد تم في هذه الدراسة استخدام المنهج المسحي في شقه الميداني؛ من خلال نموذجين للمسح، هما: نموذج مسح وسائل الإعلام الذي اشتمل هنا على نمط الملكية، والتمويل، ومعدل الانتشار.

ونموذج مسح أساليب الممارسة الإعلامية الذي يعنى بالجوانب التنظيمية والادارية والفنية، والسياسات والأهداف والخطط الإعلامية، والتقنيات المتاحة، والكوادر البشرية، وإمكانيات الطباعة والتوزيع والإعلان.

والإعلام الليبي مر بمراحل تاريخية هامة أثرت على هياكله الإدارية وتشريعاته التنظيمية وسياسته وخططه وبرامجه ومن أهمها:

أولا: من 1950 إلى 1969 مرحلة التأسيس:

وتبدأ هذه المرحلة من صدور أول قانون ليبي للمطبوعات، وهو القانون رقم 4 الصادر عن ولاية برقة 1950، وتم إطلاق الإذاعة الليبية الموحدة عام 1957، وتأسيس وزارة للإعلام ومصلحة الإذاعة عام 1958، وصدور قانون المطبوعات رقم 11 لسنة 1959، وفي هذه المرحلة بدأت الإذاعة المرئية سنة 1968، وتميزت هذه المرحلة بزيادة عدد المطبوعات وارتفاع نسب التوزيع والقراء.

ثانيا: من 1969 إلى 2010 مرحلة سيطرة الدولة على وسائل الإعلام:

وفيها سيطرت الحكومة على وسائل الإعلام بشكل مباشر من خلال تأميم الصحف المستقلة والخاصة، وتشديد الرقابة على المطبوعات، وتحديد مصدر واحد للأخبار والمعلومات، وفي هذه المرحلة تغير تسمية القطاع أكثر من إحدى عشرة مرة، وتم إلغاء القطاع في بعض الأحيان أو إدماجه في مؤسسات أخرى.

ثالثا : من 2011 إلى الآن مرحلة عدم الاستقرار الإعلامي:

حيث شهدت هذه المرحلة تعددا إعلاميا كبيرا في بدايتها، وقد وصلت عدد المطبوعات إلى أكثر من 400 مطبوعة من صحف ومجلات، ثم اختفت نهائيا عن المشهد الإعلامي باستثناء عودة بعض الصحف، مثل ليبيا الإخبارية وفسانيا، وفي هذه المرحلة أيضا تعددت القنوات التلفزيونية الفضائية والقنوات المسموعة والمواقع الإلكترونية دون حسيب أو رقيب، وساهمت تلك القنوات وبخاصة الفضائية في تأجيج الصراع الليبي، وزيادة الانقسام وعدم التزامها بالمعايير المهنية والأخلاقية للعمل الإعلامي، ونشرها لخطاب العنف والكراهية، كما تميزت هذه المرحلة بارتفاع عدد حالات الاغتيال والخطف والسجن الذي طال الإعلاميين، وزيادة الاعتداء على المؤسسات الإعلامية.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن واقع الإعلام في ليبيا في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في هياكله ومؤسساته وسياسته وخطابه وتشريعاته بالقيام بدراسات مسحية ميدانية وتحليلية على المستوى العام والخاص؛ للوصول إلى بناء إعلام قوي يخدم المجتمع وتنميته للإجابة على التساؤل التالي:

ما هو الواقع الحقيقي للإعلام الليبي العام والتحديات والرؤى المستقبلية له؟

وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على الإمكانات المادية والبشرية والفنية الموجودة بالقطاع.
2. التعرف على مصادر التمويل والدعم وأوجه الصرف ومدى كفايتها وانعكاسها على الإنتاج الإعلامي.
3. الاطلاع على الخطط والبرامج المستقبلية المعدة من قبل المسؤولين عن هذا القطاع.
4. التعرف على المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الإعلامي العام.
5. التعرف على المقترحات والتوصيات التي يراها القائمون على القطاع؛ للخروج من أزمته الحالية.

مجتمع الدراسة

يستهدف مجتمع الدراسة المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة الليبية وتشمل:

أولا: الصحف

1. صحيفة فبراير
2. صحيفة البلاد
3. صحيفة ليبيا الإخبارية
4. صحيفة المسار
5. صحيفة فسانيا

ثانيا: القنوات المسموعة والمرئية التالية:

1. قناة ليبيا الوطنية المسموعة والمرئية
2. قناة ليبيا الرسمية المسموعة والمرئية
3. قناة ليبيا الرياضية
4. قناة الشبابية
5. راديو ليبيا
6. قناة الشروق

ثالثا: الهيئات والمؤسسات العامة:

1. وكالة الأنباء الليبية
2. هيئة دعم وتشجيع الصحافة
3. الهيئة العامة للإعلام
4. مركز تطوير الإعلام الجديد

أدوات جمع المعلومات

1. استمارات خاصة أعدت لجمع المعلومات عن كل مرفق
2. المقابلات
3. التقارير الصادرة عن المؤسسات الرقابية وغيرها

أهم عناصر المعلومات المطلوبة

- البيانات الأساسية تشمل الجانب التاريخي من حيث التأسيس والتسمية والجهة التابعة لها.

العنصر البشري من حيث:

- المسؤول الأول عن المؤسسة وخبرته وتخصصه ومؤهله العلمي.
- إجمالي العاملين الرسميين والمتعاونين موزعين حسب المهن والتخصصات كالمحررين والمصورين والمعدين والمراسلين والمذيعين والمخرجين والإداريين والفنيين والمنقطعين عن العمل وأسبابه.

- **المقرات والتجهيزات الفنية المتوفرة** ومدى ملائمتها لطبيعة العمل وملكيتها أو تأجيرها أو تعرضها للسيطرة من جهات أخرى، إضافة إلى حالة المكاتب والأثاث والأجهزة الفنية والإنترنت، وأستوديوهات التسجيل والمونتاج والورش والمعامل، وتوفر المكتبات المطبوعة والمسموعة والمرئية ووسائل النقل والحواسيب ومحطات الإرسال والمطابع وأقمار البث، وتغطية الإرسال وغير ذلك من معلومات.

- **الميزانية الحالية والمسيل منها** ومصادرها ومدى كفايتها ومدى توفر الإعلان أو الهبات والتبرعات الأخرى، إضافة إلى الديون المستحقة كالمرتبات أو مكافآت المتعاونين، وديون الإيجارات والبث، وغير ذلك من الديون الأخرى.

- **مدى تعرض المؤسسة للضغوطات** من المجموعات المسلحة أو التدخل لجهات رسمية، وحرية العمل في ظل الظروف الراهنة.

- **السياسة** التحريرية للمؤسسة.

- **الخطط** المستقبلية.

- **المشاكل التي تواجهها** الجهة سواء كانت إدارية أو مالية أو أمنية.

- **مقترحات** لتطوير الجهة المعنية

هـذا وقـد واجـه الباحثـان العديـد مـن الصعوبـات خـلال إجرائهـما هـذا الدراسـة، مـن أهمهـا تهـرب بعـض القائمـين عـلى وسـائل الإعـلام العامـة مـن تقديـم المعلومـات والبيانـات المطلوبـة، خاصـة المتعلـق منهـا بالجانـب المـالي، وهـو مـا يمكـن تفسـيره ضمـن حالـة عـدم الفهـم والتوجـس والخـوف والـتردد في التعامـل مـع المعلومـات، وتزويـد الباحثـين بهـا، مـن قبـل بعـض القائمـين عـلى الوسـائل الإعلاميـة العامـة خاصـة أولئـك الذيـن يفتقـدون الخـبرة والتأهيـل ومعرفـة طبيعـة العمـل الإعلامي الذي يجب أن يتسم بالشفافية والجرأة وكشف الحقائق.

أولا الصحف

أ صحيفة فبراير

تاريخ الصدور	2011
دورية الصدور	يومية
جهة الإصدار	هيئة دعم وتشجيع الصحافة
التخصص	شاملة

صـدرت صحيفـة فبرايـر خـلال عـام 2011م عـن هيئـة دعـم وتشـجيع الصحافـة، كصحيفـة يوميـة تحليلية شـاملة مـن الحجـم النصفـي (التابلويـد)، وهـي مـن الصحـف المتعـثرة، والتـي ظلـت متوقفـة لفـترات طويلـة ومتقطعـة، يتـولى رئاسـة تحريرهـا وقـت إجـراء الدراسـة الحاليـة محمـد الرحومـي، في حـين تتـولى فتحيـة الجديـدي نائـب رئيـس التحريـر التـي تمـارس العمـل الصحفـي منـذ 23 سنة.

1 العنصر البشري بالصحيفة

رئيس التحرير:

اسم نائب رئيس التحرير	فتحية الجديدي
مؤهله العلمي	بكالوريس
تخصصه العلمي	هيئة دعم وتشجيع الصحافة
سنوات الخبرة الإعلامية	23 سنة

الكوادر البشرية:

عدد المحررين	عدد المخرجين والمنفذين	عدد المصورين	عدد الإداريين	الكتاب المتعاونون	عدد المراسلين	عدد المنقطعين	عدد المندوبين	مدى كفاية العنصر البشري	مدى وجود دورات تدريبية
8	12	4	3	15	4	2	-	جيد	غيركاف

يبلغ عدد المحررين العاملين بالصحيفة ثمانية محررين، وهو عدد قليل جدا، ولا يمكن أن يكون كافيا لإصدار صحيفة يومية، أما عدد المخرجين والمنفذين فيبلغ 12 مخرجا ومنفذا، كما يعمل بالصحيفة أربعة مصورين، ويتعاون معها خمسة عشرة كاتبا غير متفرغ، في حين أن اثنين من عناصر الصحيفة منقطعين عن العمل؛ بسبب إقامتهم خارج طرابلس، وصعوبة التنقل أحيانا.
ولا يوجد للصحيفة مندوبون أو مراسلون، كما تشتكي الصحيفة من قلة الدورات التدريبية لعناصرها.
ووفقا لنائب رئيس التحرير السيدة فتحية الجديدي فإن العنصر البشري بالصحيفة كاف لإنجاز العمل الصحفي.

2 الطباعة والتوزيع

مكان الطباعة	عدد النسخ المطبوعة	عدد الصفحات	كمية المرتجعات	جهة التوزيع	مدى انتظام الصدور	تاريخ التوقف	أسباب التوقف
مطابع الهيئة	3000	16	1000	الهيئة	متوقفة	2017	مشكلة الطباعة

تطبع صحيفة فبراير في مطابع الصحافة بالعاصمة طرابلس، ويبلغ عدد صفحاتها 16 صفحة، وتصل عدد النسخ المطبوعة منها 3000 نسخة، يوزع منها 2000 نسخة فقط، أما الألف المتبقية فهي تدخل ضمن المرتجعات، وتتولى إدارة التوزيع هيئة دعم وتشجيع الصحافة بتوزيع الصحيفة في عدد محدود من المدن الليبية، وهي: طرابلس وبنغازي وسبها ومصراته والزاوية وصرمان.
ونظرا لتوقف المطبعة عن العمل فقد توقفت الصحيفة أيضا عن الصدورعام 2017م.

وفي الواقع فإن نسبة المرتجعات تعتبر عالية جدا حيث تصل حوالي ثلث الأعداد المطبوعة، كما أن توزيع الصحيفة في عدد محدود من المدن يعد قصورا، ويعكس خللا في عملية التوزيع، وبغض النظر عن كل ذلك فإن عدد النسخ المطبوعة ونسبة المرتجعات يعكسان تدني نسبة الإقبال على الصحيفة من جانب القراء.

3 المقر والتجهيزات الفنية والتقنية

ملكية المقر	قيمة الإيجار	مدى مناسبة المقر	مستوى الأثاث	مستوى المكاتب	عدد الحواسيب
ملك فرد	4000	غير مناسب	متوسط	عادي	15

عدد آلات التسجيل	عدد آلات التصوير	عدد الهواتف	الإنترنت	توفر المرافق	عدد السيارات
8	4	3	متوفر	صالة اجتماعات – مقهى 3 حمامات	1

تحتل الصحيفة جزء من مبنى مؤجر بقيمة 4000 دينار من قبل هيئة دعم وتشجيع الصحافة في منطقة الشيخة راضية بشارع الجمهورية بمدينة طرابلس، وهو مقر صغير، لا يتناسب وطبيعة العمل الصحفي.
وتمتلك الصحيفة 15 جهاز حاسوب، و8 أجهزة تسجيل مسموع، و4 آلآت تصوير، و3 هواتف أرضية، وسيارة واحدة، وتتوفر للصحيفة تغطية مناسبة من شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).
وتتوفر بالصحيفة صالة واحدة للاجتماعات، ومقهى واحد، وثلاث دورات مياه، كما أن مستوى المكاتب والأثاث الموجود بها يعتبر متوسطا.

4 الميزانية ومصادر التمويل

لا توجد ميزانية مستقلة للصحيفة، وإنما يُنفق عليها من قبل هئية دعم وتشجيع الصحافة التي تتولى عملية التمويل لكل احتياجات الصحيفة، وفي كل الأحوال فإن المصروفات لا تفي باحتياجات العمل الصحفي وتعتبر متدنية، أما المبالغ المحصلة من الإعلان فإنها تذهب مباشرة لهيئة دعم وتشجيع الصحافة.

5 السياسات والأهداف

تسعى الصحيفة – وفقا للسيدة فتحية الجديدي نائب رئيس التحرير – إلى أن تكون صحيفة محايدة تهتم أولا بالشأن العام، والشأن المحلي تحديدا، وتهدف إلى كشف الحقيقة ونقلها وإيصال صوت المواطن للمسؤولين.

6 المشاكل التي تعاني منها الصحيفة

ماليا تعاني الصحيفة من قلة المبالغ المالية المخصصة لها، كما أن عدم وجود نقابة للصحفيين تتولى الدفاع عن حقوقهم تعد أيضا من بين أهم المشاكل التي تعترض الصحيفة.

7 مقترحات تطوير الصحيفة

لم تقدم نائب رئيس التحرير أي مقترحات لتطوير الصحيفة.

ب صحيفة البلاد البلاد

تاريخ الصدور	15 – 7 – 2011
دورية الصدور	يومية
جهة الإصدار	هيئة دعم وتشجيع الصحافة
التخصص	شاملة

1 العنصر البشري بالصحيفة

صدرت صحيفة البلاد بتاريخ 15 – 7 – 2011م كصحيفة يومية شاملة عن هيئة دعم وتشجيع الصحافة، وهي من الحجم العادي، ويرأس تحريرها وقت إجراء الدراسة الهادي القرقوطي، الذي يمارس العمل الصحفي منذ 25 سنة، وقد توقفت عن الصدور سنة 2016م.

رئيس التحرير:

اسم نائب رئيس التحرير	الهادي القرقوطي
مؤهله العلمي	بكالوريس
تخصصه العلمي	علوم سياسية
سنوات الخبرة الإعلامية	25 سنة

الكوادر البشرية:

عدد المحررين	عدد المخرجين والمنفذين	عدد المصورين	عدد الإداريين	الكتاب المتعاونون	عدد المراسلين	عدد المندوبين	عدد المنقطعين	مدى كفاية العنصر البشري	مدى وجود دورات تدريبية
12	18	4	7	30	4	21	-	جيد	غيركاف

يعمل بصحيفة البلاد 12 محررا، و18 مخرجا ومنفذا، و4 مصورين، و30 كاتبا متعاونا، بالإضافة إلى 4 مراسلين خارج البلاد، و21 مندوبا داخل البلاد، كما يعمل بالصحيفة 7 إداريين، ولا يوجد أشخاص منقطعين عن العمل في الصحيفة.

ووفقا لرئيس التحرير السيد الهادي القرقوطي فإن العناصر البشرية العاملة بالصحيفة تعتبر كافية لإنجاز العمل الصحفي بصورة جيدة، على الرغم من ندرة الدورات التدريبية في مجال العمل الصحفي.

2 الطباعة والتوزيع

مكان الطباعة	عدد النسخ المطبوعة	عدد الصفحات	كمية المرتجعات	جهة التوزيع	مدى انتظام الصدور	تاريخ التوقف	أسباب التوقف
مطابع الهيئة	5000	16	400	الهيئة	متوقفة	2017	الطباعة وظروف البلاد

تطبع صحيفة البلاد بمطابع هئية دعم وتشجيع الصحافة بطرابلس، وتصل عدد النسخ المطبوعة إلى 5000 نسخة لكل عدد، في حين تبلغ كمية المرتجعات 400 نسخة من كل عدد، وتتولى الهيئة عملية التوزيع في مختلف المدن الليبية.
وعلى الرغم من أن الصحيفة ظلت منتظمة الصدور لفترة طويلة نسبيا، إلا أنها توقفت تماما عام 2016م، ولم تستأنف الصدور بعد؛ وذلك بسبب مشكلات يتعلق بعضها بالطباعة، وبعضها الآخر بظروف البلاد.

3 المقر والتجهيزات الفنية

ملكية المقر	قيمة الإيجار	مدى مناسبة المقر	مستوى الأثاث	مستوى المكاتب	عدد الحواسيب
ملك فرد	4000 دينار	جيد	جيد	جيد	18

عدد آلات التسجيل	عدد آلات التصوير	عدد الهواتف	الإنترنت	توفر المرافق	عدد السيارات
12	4	8	متوفر	صالة اجتماعات، وحمامات	1

تحتل الصحيفة مبنى ذو مساحة جيدة ومناسبة لطبيعة العمل الصحفي، وهو ملك لصاحبه الذي يوجره للصحيفة مقابل مبلغ مالي قدره 4000 دينار ليبي.
ووفقا لرئيس التحرير فإن المقر يعتبر جيدا، ويحتوى على مكاتب مناسبة، ومؤثث تأثيثا جيدا، ويتوفر للصحيفة 18 جهاز حاسوب، و12 جهاز تسجيل مسموع، و4 الآت تصوير، ومزود بخدمات شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، كما يحتوي على 4 خطوط هاتفية أرضية، وتمتلك الصحيفة سيارة واحدة.
أما فيما يخص المرافق التي يتضمنها مقر الصحيفة فإنها تتمثل في صالة اجتماعات واحدة، وعدد من دورات المياه.

4 الميزانية ومصادر التمويل

لا توجد ميزانية مستقلة لصحيفة البلاد، وما يتوفر لها من مبالغ مالية غير كاف، رغم أن لها مصدر (شخصي وخاص) للتمويل كما ذكر السيد الهادي القرقوطي رئيس تحرير الصحيفة، أما دخل الصحيفة من الإعلان فيعتبر جيد جدا.
ولا تتلقى الصحيفة أي هبات أو تبرعات من أي جهة، كما أنه لا توجد أي ديون عليها.

5 السياسات والأهداف

وفقا لرئيس التحرير فإن الصحيفة تعتبر صحيفة وطنية شاملة تعمل باحترافية ومهنية، وأنها تسعى لتوعية الرأي العام.

6 المشاكل التي تعاني منها الصحيفة

تعاني الصحيفة من مشكلات مالية، وأخرى أمنية لم يُفصح عنها وعن تفاصيلها، ربما أيضا لأسباب أمنية.

7 مقترحات تطوير الصحيفة

من أهم المقترحات التي يرى رئيس التحرير أنها مهمة لتطوير الصحيفة: إقامة دورات تدريبية للعاملين بالصحيفة، وتوفير أجهزة ومعدات جديدة وحديثة للعمل الصحفي.

ج صحيفة فسانيا

تاريخ الصدور	23 – 11 – 2011م
دورية الصدور	أسبوعية
جهة الإصدار	هيئة دعم وتشجيع الصحافة
التخصص	شاملة

1 العنصر البشري بالصحيفة

صدرت صحيفة فسانيا بتاريخ 23 – 11 - 2011م كصحيفة أسبوعية شاملة عن هيئة دعم وتشجيع الصحافة، وحجمها: 28 / 38، ويرأس تحريرها وقت إجراء الدراسة سليمة عامر بن نزهة، التي تمارس العمل الصحفي منذ 17 سنة، وقد توقفت الصحيفة عن الصدور بعد الانتهاء من هذه الدراسة وتحديدا في منتصف مارس 2019م عندما تعرضت معداتها للنهب والسرقة.

رئيس التحرير:

اسم نائب رئيس التحرير	سليمة عمر بن نزهة
مؤهله العلمي	ليسانس
تخصصه العلمي	صحافة
سنوات الخبرة الإعلامية	17 سنة

الكوادر البشرية:

عدد المحررين	عدد المخرجين والمنفذين	عدد المصورين	عدد الإداريين	الكتاب المتعاونون	عدد المراسلين	عدد المندوبين	عدد المنقطعين	مدى كفاية العنصر البشري	مدى وجود دورات تدريبية
8	2	3	2	20	5	10	10	جيد	قليلة

يعمل بصحيفة فسانيا 8 محررين، ومخرجان، و3 مصورين، وإداريان، أما عدد الكتاب المتعاونين مع الصحيفة فيصل 20 كاتبا، وللصحيفة مراسلون بالخارج يصل عددهم 5، أما عدد المندوبين داخل البلاد فيصل 10 مندوبين صحفيين، وترى رئيسة التحرير أن عدد العاملين بالصحيفة كاف لإنجاز العمل.
أما بخصوص المنقطعين عن العمل فعددهم 10 أشخاص تغيبوا؛ بسبب توقف مرتباهم منذ عام 2015م.

2 الطباعة والتوزيع

مكان الطباعة	عدد النسخ المطبوعة	عدد الصفحات	كمية المرتجعات	جهة التوزيع	مدى انتظام الصدور	تاريخ التوقف	أسباب التوقف
مطبعة دار النور	1000	16	صفر	الصحيفة	منتظمة الى حد كبير	-	-

تطبع صحيفة فسانيا بمطبعة دار النور بمدينة بنغازي، في 16 صفحة، وقد وصل عدد نسخها في مرحلة سابقة 5000 نسخة، ثم تراجعت إلى 1000 نسخة، توزع بالكامل دون أي مرتجعات، وتتولى الصحيفة بإمكانياتها الذاتية عملية التوزيع في مدن: سبها/ طرابلس/ بنغازي/ درنة/ الجفرة/ أوباري/ وأحيانا مدينتا الشاطئ ومصراتة، وهناك خطط لتوسيع دائرة التوزيع.
وتعتبر صحيفة فسانيا من أكثر صحف المرحلة انتظاما، حيث لم تتوقف عن الصدور إلا خلال فترة وجيزة عام 2014م؛ بسبب اندلاع الحرب بين الأطراف المتصارعة في ليبيا، وتوقف الدعم المالي.

3 المقر والتجهيزات الفنية

ملكية المقر	قيمة الإيجار	مدى مناسبة المقر	مستوى الأثاث	مستوى المكاتب	عدد الحواسيب
وزارة الثقافة	-	لا إجابة	قديم	تحتاج لصيانة	2

عدد آلات التسجيل	عدد آلات التصوير	عدد الهواتف	الإنترنت	توفر المرافق	عدد السيارات
2	2	1	متوقف	صالة اجتماعات، وحمامات، ومقهى	صفر

تعود ملكية المقر الذي تشغله صحيفة فسانيا إلى وزارة الثقافة، وهو مقر متواضع سواء من حيث مستوى المكاتب التي تحتاج إلى صيانة، أو الأثاث القديم والذي يحتاج إلى تجديد، ولا تمتلك الصحيفة سوى حاسوبَيْن، وآلتي تصوير، وآلتي تسجيل كذلك، وبالصحيفة جهاز هاتف واحد، وبها خط لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) متوقف، ولا تمتلك الصحيفة أي وسيلة مواصلات خاصة بها، في حين تتوفر بها بعض المرافق كصالة اجتماعات، ومقهى، وحمام.
أما فيما يتعلق بمدى مناسبة المقر في المجمل لطبيعة العمل الصحفي فإن السيدة رئيسة التحرير لم تبد أي إجابة بالخصوص.

4 الميزانية ومصادر التمويل

لم تخصص أي ميزانية لصحيفة فسانيا خلال سنة 2018م، وبالتالي لا توجد أي مبالغ مالية مسيّلة تديرها الصحيفة، كما لم يسبق للصحيفة أن استلمت أي هبات أو تبرعات من أي جهة كانت، كما لم يستلم بعض الموظفين العاملين بالصحيفة مرتباتهم منذ أربع سنوات، وتعتبر تلك المرتبات في عداد ديون الصحيفة، أما فيما يخص قيمة أي ديون أخرى قد تكون مترتبة على الصحيفة كالطباعة، أو حقوق المتعاونين، أو إجمالي المرتبات، فإن رئاسة تحرير الصحيفة لا علم لها بها، وهي تندرج ضمن المعلومات التي تمتلكها هيئة دعم وتشجيع الصحافة.
أما فيما يتعلق بدخل الصحيفة من الإعلان فيعتبر جيدا وفقا لرئيسة تحرير الصحيفة.

5 السياسات والأهداف

فسانيا صحيفة أسبوعية شاملة تعتمد في سياستها التحريرية على المهنية، وذلك وفقا لرؤية رئيسة التحرير، وتحافظ على الثوابت الوطنية، وتهدف إلى نشر الوعي والثقافة، وتحاول لملمة شمل الوطن من خلال مشاركة الكتاب والصحفيين والمثقفين من جميع مدن ليبيا، ونشر ثقافة القراءة من خلال توزيع الصحيفة على المقاهي والتجمعات الثقافية بشكل مجاني في بعض الأحيان، وتوثيق الذاكرة الثقافية الوطنية بما تجود به قرائح الكتاب والأدباء والمفكرين، وتقديم وجبة إخبارية ثقافية منوعة من خلال تنوع صفحات وملفات الصحيفة.

6 المشاكل التي تعاني منها الصحيفة

المشاكل المالية:
انعدام الدعم والمساندة المالية، والمتمثلة في عدم دفع مرتبات الصحفيين المتعاونين مع الصحيفة لأكثر من 4 سنوات - عدم دفع استمارات إنتاج الكتاب - انعدام وجود عهدة مالية للمصاريف اليومية للصحيفة - عدم دفع القيمة المالية الخاصة بطباعة الصحيفة.

المشاكل الإدارية:
تحتاج الصحيفة لتوظيف عناصر جديدة في الادارة، لكن الظروف المالية للصحيفة تحول دون ذلك.

المشاكل الفنية:
تعاني الصحيفة من قدم أجهزة الحواسيب التي تعود إلى خمس سنوات مضت، كما تحتاج الصحيفة لدورات تدريبية مكثفة للمخرجين والمنفذين تواكب التطورات الحاصلة في مجالات الإخراج والتنفيذ، كما تحتاج أيضا لتطوير وتحديث موقعها الإلكتروني.

المشاكل الأمنية:
انعدام الأمن في محيط الصحيفة مما عرضها للسرقة أكثر من مرة والتهديد، وبذلك وللأسف الشديد فإن الصحيفة فقدت اثنين من صحفييها بالاغتيال، وفرّت اثنتان من الصحفيات إلى تونس، ولازال الوضع الأمني متردٍ جدا، كما تعرضت الصحيفة كذلك إلى اعتداءات متكررة استهدفت مقرها، ونهبت وسرقت معداتها الفنية.

7 مقترحات تطوير الصحيفة

يتطلب تطوير الصحيفة إجراء دورات تدريبية مكثفة في مجالات التحرير، والإخراج والتنفيذ، والتصوير، للمحررين والمخرجين والمصورين، كما يتطلب أيضا توفير أجهزة ومعدات تقنية حديثة، بالإضافة إلى تخصيص ميزانية كافية؛ لسد احتياجات ومتطلبات العمل.

د صحيفة المسار

تاريخ الصدور	1 – 12 – 2012م
دورية الصدور	يومية – أسبوعية مؤقتا
جهة الإصدار	هيئة دعم وتشجيع الصحافة
التخصص	شاملة

1 العنصر البشري بالصحيفة

صدرت صحيفة المسار بتاريخ 1 – 12 - 2012م كصحيفة يومية – أسبوعية - مؤقتا شاملة عن هيئة دعم وتشجيع الصحافة، ويرأس تحريرها وقت إجراء الدراسة بشير عبدالسلام زعبيه، الذي يمارس العمل الصحفي منذ 40 سنة.

رئيس التحرير:

اسم نائب رئيس التحرير	بشير عبدالسلام زعبيه
مؤهله العلمي	بكالوريوس
تخصصه العلمي	علوم سياسية
سنوات الخبرة الإعلامية	40 سنة

الكوادر البشرية:

عدد المحررين	عدد المخرجين والمنفذين	عدد المصورين	عدد الإداريين	الكتاب المتعاونون	عدد المراسلين	عدد المندوبين	عدد المنقطعين	مدى كفاية العنصر البشري	مدى وجود دورات تدريبية
5	5	1	2	لم يحدد	1	-	3	غير كاف	غير موجودة

يعمل بصحيفة المسار 5 محررين، و5 مخرجين، ومصور واحد، وإداريان اثنان، ومراسل واحد خارج البلاد، في حين يبلغ عدد المنقطعين عن العمل 3 أشخاص، ويعود سبب انقطاعهم وفقا لرئيس التحرير إلى وضع الهيئة المرتبك، ولا يوجد للصحيفة مندوبون صحفيون بالمدن الليبية، ويعتبر عدد العاملين بصحيفة المسار قليل وغير كاف للعمل الصحفي، أما فيما يتعلق بالدورات التدريبية للعاملين بالصحيفة فإنها غير موجودة على الاطلاق.

2 الطباعة والتوزيع

مكان الطباعة	عدد النسخ المطبوعة	عدد الصفحات	كمية المرتجعات	جهة التوزيع	مدى انتظام الصدور	تاريخ التوقف	أسباب التوقف
مطبعة دار النور	1000	20	لم يحدد	المختار للتوزيع	متوقفة	-	قلة الإمكانيات وسوء الإدارة والظروف

تطبع صحيفة المسار في مدينة طرابلس، ويصل عدد نسخها 1000 نسخة في كل عدد، وتحتوي على 20 صفحة، وحجمها: 28/38، وتتولى شركة المختار للتوزيع توزيعها داخل العاصمة طرابلس، ولم يحدد رئيس التحرير كمية المرتجعات، وقد ظلت الصحيفة منتظمة الصدور في أول عهدها، إلا أنها متوقفة حاليا؛ بسبب قلة الإمكانيات، وسوء الإدارة، والظروف العامة.

3 المقر والتجهيزات الفنية والتقنية

ملكية المقر	قيمة الإيجار	مدى مناسبة المقر	مستوى الأثاث	مستوى المكاتب	عدد الحواسيب
مؤجر	-	غير مناسب	متوسط	غير مناسب	غير محدد

عدد آلات التسجيل	عدد آلات التصوير	عدد الهواتف	الإنترنت	توفر المرافق	عدد السيارات
صفر	صفر	صفر	لا يتناسب مع طبيعة العمل	حمامات فقط	صفر

تحتل الصحيفة مبنى ذو مساحة غير مناسبة لطبيعة العمل الصحفي، وهو ملك لصاحبه الذي يؤجره للصحيفة بمقابل مبلغ مالي لم يحدده رئيس التحرير، كما أن مستوى المكاتب بالصحيفة غير مناسب، وهي مزودة بأثاث متواضع، ولا تمتلك الصحيفة آلآت تصوير، ولا آلآت تسجيل، ولا خطوطا هاتفية، ولا وسائل نقل خاصة بها، كما أنه لا يوجد بها صالة استقبال، ولا صالة اجتماعات، ويعتبر مستوى المرافق الأخرى المتاحة متدنيا، أما فيما يخص الخط المتاح من شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) فإنه لا يتناسب وطبيعة العمل الصحفي.

4 الميزانية ومصادر التمويل

تتولى هيئة دعم وتشجيع الصحافة الانفاق على صحيفة المسار التي تتبعها، ولا تتوفر للصحيفة أي معلومات بخصوص الميزانية المخصصة لها، أو حجم الديون ومجالاتها، كما لم يسبق للصحيفة تلقي أي هبات أو تبرعات من أي جهة، ولا يوجد أي دخل للصحيفة من الإعلان.

5 السياسات والأهداف

وفقا لرئيس التحرير فإن صحيفة المسار تعتبر صحيفة مهنية تعتمد على معايير الصدق والدقة والموضوعية، ملتزمة بثوابت الوطن، وقيم الدين واحترام الأعراف الاجتماعية، وتتبنى قضايا الناس، وهي تهدف إلى توعية وتنوير المتلقي بالحقائق المتعلقة بقضايا الوطن والمجتمع؛ من أجل صناعة رأي عام واع ومستنير، والتصدي للسلوكيات السيئة، وعلى رأسها الفساد بأوجهه السياسية والاقتصادية والأجتماعية.

6 المشاكل التي تعاني منها الصحيفة

المشاكل المالية: ضعف المرتبات.

المشاكل الإدارية: ضعف النظام الإداري.

المشاكل الفنية: توزيع غير مدروس لمستلزمات وأدوات العمل الصحفي.

المشاكل الأمنية: غياب الحماية.

7 مقترحات تطوير الصحيفة

1- توفير الإمكانيات المادية.

2- توفير الكادر البشري الكفؤ.

3- توسيع شبكة المراسلين.

4- التدريب المستمر للعاملين بالصحيفة.

5- تحسين مستوى الطباعة.

6- تحسين مستوى التوزيع.

7- تنشيط الإعلان.

هـ صحيفة ليبيا الاخبارية

تاريخ الصدور	29 – 2 – 2012مف
دورية الصدور	يومية
جهة الإصدار	وزارة الثقافة
التخصص	إخبارية شاملة

1 العنصر البشري بالصحيفة

صدرت صحيفة ليبيا الإخبارية بتاريخ 29 - 2 - 2012م كصحيفة يومية شاملة، تتبع من الناحية الإشرافية وزارة الثقافة، ويرأس تحريرها وقت إجراء الدراسة عماد سالم العلام، الذي يمارس العمل الصحفي منذ 21 سنة.

رئيس التحرير:

اسم نائب رئيس التحرير	عماد سالم العلام
مؤهله العلمي	بكالوريوس
تخصصه العلمي	صحافة
سنوات الخبرة الإعلامية	21 سنة

الكوادر البشرية:

عدد المحررين	عدد المخرجين والمنفذين	عدد المصورين	عدد الإداريين	الكتاب المتعاونون	عدد المراسلين	عدد المندوبين	عدد المنقطعين	مدى كفاية العنصر البشري	مدى وجود دورات تدريبية
18	11	6	16	10	1	4	لا يوجد منقطعون	جيد	غير منتظمة

2 الطباعة والتوزيع

مكان الطباعة	عدد النسخ المطبوعة	عدد الصفحات	كمية المرتجعات	جهة التوزيع	مدى انتظام الصدور	تاريخ التوقف	أسباب التوقف
طرابلس	5000	16	صفر	المختار للتوزيع	غير منتظمة	منذ 2014 ولعدة مرات	أحداث 2014

تطبع صحافة ليبيا الإخبارية في العاصمة طرابلس، ويصل عدد نسخها 5000 نسخة، توزع بالكامل دون مرتجعات، وتتولى شركة المختارعملية التوزيع في المنطقة الغربية والمنطقة الوسطى، وسابقا في المنطقتين الشرقية والجنوبية.
وتصدر صحيفة ليبيا الإخبارية في 16 صفحة بحجم: 48x33.
وقد صدرت الصحيفة بشكل منتظم منذ عددها الأول، لمدة ثلاث سنوات ونصف، إلا أنها توقفت في شهر يوليو 2014م بعد الأحداث التي شهدتها البلاد، لتعاود الصدور في عام 2016م، إلا أنها سرعان ما توقفت كذلك، لتصدر من جديد في عام 2017م، ولتتوقف بعد ذلك بقليل، وأخيرا عاودت الصدور في نوفمبر 2018م.

3 المقر والتجهيزات الفنية

ملكية المقر	قيمة الإيجار	مدى مناسبة المقر	مستوى الأثاث	مستوى المكاتب	عدد الحواسيب
وزارة الثقافة	-	مناسب	مناسب	مناسب	18

عدد آلات التسجيل	عدد آلات التصوير	عدد الهواتف	الإنترنت	توفر المرافق	عدد السيارات
10	3	3	متوفر وجيد	متوفرة	2

تحتل صحيفة ليبيا الإخبارية مقرا مملوكا لوزارة الثقافة، وهو مناسب لطبيعة العمل الصحفي، وتتوفر فيه كل الظروف المساعدة على العمل كالمكاتب المناسبة، والأثاث الجيد، وخدمات الإنترنت، كما يوجد بالصحيفة 18 جهاز حاسوب، و10 آلات تسجيل، و3 آلات تصوير، و2 هاتف أرضي، وهاتف محمول، وسيارتين، بالإضافة إلى المرافق المساعدة التي تحتاجها الصحيفة كصالة الاجتماعات، والمقهى، ودورات المياه.

4 الميزانية ومصادر التمويل

لا توجد جهة ممولة للصحيفة، إلا أن وزارة الثقافة توفر المقر والأجهزة والمعدات، لكن ميزانية الصحيفة غير مدرجة ضمن ميزانية وزارة الثقافة، وبالتالي لم تُسيّل أي مبالغ مالية للصحيفة خلال العام 2018م، وتعتمد الصحيفة على الإعلان إلى حد كبير، وخاصة خلال الفترة من 2012م وحتى 2014م.
وتعاني الصحيفة من بعض الديون المتمثلة في مكافآت المتعاونين التي تصل 10000 دينار ليبي، إلا أنه لا توجد أي دون أخرى متعلقة بالطباعة أو غيرها، كما أن الصحيفة لم يسبق لها تلقي أي هبات أو تبرعات من أي جهة كانت.

5 السياسات والأهداف

وفقا للسيد رئيس التحرير فإن صحيفة ليبيا الإخبارية تتبنى منهجاً معتدلاً، وتقف على مسافة واحدة من الجميع، وعلى الرغم من تبعيتها لإحدى الهيئات الحكومية إلا أن سياسة الصحيفة لا تقوم على المبالغة في مدح وتأييد جهود الحكومة أو تبرير أخطائها، وكذلك فإن الصحيفة لا تغالي في النقد الجارح للحكومة وتصيد أخطائها.
وتسعى الصحيفة إلى تقديم عمل صحفي برؤية جديدة ومتطورة موضوعيا وفنيا، بحيث تستطيع مواكبة التطور الهائل و"الرتم" السريع الذي فرضته الصحافة الإلكترونية.

6 المشاكل التي تعاني منها الصحيفة

أبرز المشاكل المالية التي تعاني منها الصحيفة هي عدم وجود ميزانية خاصة لها، فقد ظلت منذ تأسيسها تعتمد على الدعم المقدم لها من الهيئة العامة للثقافة من البنود الأخرى، خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات الفنية والمكتبية، ومكافآت المتعاونين.

المشاكل الإدارية :
المشاكل الإدارية هي أقل المشاكل التي تعرضت لها الصحيفة خاصة بعد تقليص عدد الإداريين العاملين بها، حيث إنه في بداية صدور الصحيفة كان عدد الإداريين يتجاوز عدد الصحفيين.

المشاكل الفنية :
ضعف شبكة الإنترنت، والانقطاع المتكرر للكهرباء، ونقص الفنيين الذين يمتلكون المهارات اللازمة للإخراج الصحفي والتنفيذ.

المشاكل الأمنية :
الوضع الأمني مر بمراحل مختلفة حيث ساءت الحالة الأمنية في السنوات اللاحقة للتأسيس ابتداءً من سنة 2013 وحتى نهاية 2015، وهي الفترة التي بدأ فيها الصراع السياسي، واندلاع الحرب في أكثر من مكان ... وتعرض عدد من الصحفيين والصحفيات لمضايقات مباشرة، وعرقلة أداء عملهم.

7 مقترحات تطوير الصحيفة

من أهم المقترحات التي يراها رئيس التحرير لتطوير صحيفة ليبيا الإخبارية: تأسيس مكاتب للصحيفة في كل المدن الرئيسية في ليبيا؛ بهدف تغطية كافة الأحداث المهمة في المناطق الداخلية، وزيادة عدد صفحات الصحيفة؛ بغية الوصول إلى تغطية أكبر وأشمل للأحداث.

ثانيا القنوات الإذاعية المسموعة والمرئية

يضم الإعلام العام التابع للدولة الليبية عدد من القنوات الإذاعية المسموعة والمرئية الأرضية والفضائية التالية:

1- قناة ليبيا الوطنية المسموعة والمرئية
2- قناة ليبيا الرسمية المسموعة والمرئية
3- قناة ليبيا الرياضية المسموعة والمرئية
4- قناة الشبابية
5- راديو ليبيا
6- قناة الشروق وفروعها التابعة لمركز تطوير الإعلام الجديد
7- عدد "23" قناة مسموعة محلية بالبلديات تتبع قناة ليبيا الوطنية ماليا وفنيا، والبلديات إداريا وإشرافيا

الجانب التاريخي

بدأ البث الإذاعي في ليبيا في فترة متقدمة منذ ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي أي في فترة الإحتلال الإيطالي وفترة الانتداب الغربي لليبيا، إلا أن البداية الفعلية للإذاعة المسموعة الليبية بدأت منذ الاستقلال من خلال قناتين صغيرتين واحدة ببنغازي وأخرى في طرابلس، ثم توحدت في سنة 1957 باسم الإذاعة الليبية، وبفضل اهتمام الدولة بها والمساعدات الدولية تمكنت من تغطية أغلب الأراضي الليبية بالبث الإذاعي، وزادت ساعات الإرسال اليومي، ثم زاد عدد القنوات المسموعة العامة والمحلية، لكن البث التلفزيوني بدأ متأخرا في سنة 1968 مستخدما التجهيزات الفنية والعناصر البشرية الخاصة بالإذاعة المسموعة، لكنه سرعان ما تطور وشد انتباه المشاهد في ليبيا، ورصدت الحكومة الليبية الكثير من الأموال لتطوير محطات الإرسال، وزيادة ساعات البث الإذاعي المرئي والمسموع فقد بلغ ما صرف على الإعلام بصفة عامة حوالي 431 مليون دينار بنهاية 1997[1].

وتعد قناتا ليبيا الوطنية المسموعة والمرئية وقناة ليبيا الرسمية المسموعة والمرئية من أقدم القنوات التابعة للدولة، وبدأت قناتا ليبيا الرياضية والشبابية وعدد من القنوات المحلية في الإرسال الإذاعي خلال العقد الثاني من القرن الحالي، أما راديو ليبيا الذي بدأ في بثه بعد 2011 بشغل مقر وتجهيزات إذاعة صوت إفريقيا، والتي بدأت باسم صوت الوطن العربي سنة 1973، أما قناة الشروق وفروعها والعديد من القنوات المسموعة والقنوات المرئية الفضائية الخاصة انتشرت بعد 2011، والجدول رقم (1) يبين المعلومات الأساسية حول القنوات الإذاعية التابعة للدولة.

(1) محمد علي الأصفر، التطور التاريخي للإذاعتين المسموعة والمرئية في ليبيا، مجلة البحوث الإعلامية، مركز البحوث والتوثيق الإعلامي، العدد: 30-29، ليبيا: 2004.

الجدول (1) معلومات عامة عن القنوات الإذاعية

القناة	سنة التأسيس	الاسم السابق	التخصص	الجهة التابعة لها	المدير العام			
					الاسم	التخصص	المؤهل العلمي	الخبرة بالسنة
ليبيا الرياضية	2004	النادي	رياضية	الإعلام	طارق القزيري	آداب	ليسانس	20
الشبابية	2007	الشبابية	عامة	الإعلام	نبيل السوكني	إدارة أعمال	ماجستير	20
ليبيا الوطنية المسموعة والمرئية	1957- 1968	الهيئة العامة لإذاعات الجماهيرية العظمى	عامة	الإعلام	علي جبريل	حاسوب	بكالوريس	35
ليبيا الرسمية المسموعة والمرئية	1976 - 1998	قناة الجماهيرية 2	عامة	الإعلام	وسام فرحات			
راديو ليبيا	1973	صوت إفريقيا	عامة	الإعلام	زكريا اللبيب			
الشروق	2012		عامة	مركز تطوير الإعلام الجديد				

العنصر البشري

يعمل بالقنوات الإذاعية العامة ما يزيد عن 3050 موظفا، إضافة إلى 160 متعاونا، منهم 75% من الموظفين محسوبون ماليا على قناة ليبيا الوطنية.

وتنقسم المهن الوظيفية في أغلب القنوات الإذاعية إلى محررين ومخرجين ومصورين ومعدي ومنفذي برامج، وفنيي مونتاج وصيانة وديكور وإضاءة، ومراسلين، ومندوبين، وإداريين، وغيرهم، ويرى المدير المسؤول في قناة ليبيا الرياضية التي يعمل بها 318 مستخدما، وقناة الشبابية التي يعمل بها 117 مستخدما أن العدد الموجود لديهم غير كاف لتسيير عمل تلك القنوات، وبالنظر للظرف التي تمر بها البلاد فهناك 15 شخصا منقطعا عن العمل، منهم 13 بقناة ليبيا الرياضية، واثنان بقناة الشبابية.

وعلى الرغم من العدد الكبير المحسوب على قناة ليبيا الوطنية بإجمالي قدره "2615" يعمل منهم عدد "300" شخص فقط، والجميع يتقاضى مرتباته من قناة ليبيا الوطنية موزعين على مختلف المناطق الليبية، وخاصة محطات الإرسال المتوقفة، وبعض القنوات المحلية والمكاتب الإعلامية، وبعضهم لا تعرف أماكن عملهم حسب رأي مديرها العام. وتعاني جميع القنوات من قلة الدورات التدريبية للعاملين بها في مختلف المجالات.

المقرات والتجهيزات الفنية

تملك الدولة مقرات أغلب القنوات الإذاعية المسموعة والمرئية، وهي مناسبة ومجهزة باستثناء مقر قناة ليبيا الرياضية الذي يعاني من مشاكل متعددة في الأثاث والمكاتب والأجهزة والحواسيب والمكتبات والقاعات وغيرها، أما أجهزة وتقنيات قناة ليبيا الوطنية الخاصة بالمونتاج والتسجيل والإنترنت فهي في حاجة إلى صيانة وتطوير بما يتلاءم مع أحدث التقنيات والمواصفات العالمية، ويتوفر بتلك القنوات عدد 13 وسيلة نقل في قناتي الشبابية وليبيا الوطنية.

تستخدم أغلب القنوات الرسمية البث الفضائي مثل النايل سات والأوربي لتغطية كل المناطق الليبية وبعض دول العالم الخارجي بالإرسال المسموع والمرئي، إضافة إلى العديد من محطات الإرسال المسموع والمرئي حسب ما يتبين في الجدول رقم (3).

الجدول (3) محطات الإرسال المسموع والمرئي [2]

	محطات الإرسال المسموع والمرئي	مناطق التغطية
1	قناة ليبيا الوطنية المسموعة الموجة المتوسطة MW	12
2	قناة ليبيا الوطنية المسموعة الموجة القصيرة SW	1
3	قناة ليبيا الوطنية المسموعة التشكيل الترددي FM	34
4	قناة ليبيا الوطنية المرئية طرابلس	28
5	قناة ليبيا الوطنية المرئية بنغازي	62
6	قناة ليبيا الوطنية المرئية سبها	91
7	قناة ليبيا الوطنية المرئية سرت	13
8	قناة القرآن الكريم FM	10
9	راديو ليبيا (صوت إفريقيا سابقا) FM	5
10	قناة الرسمية المسموعة FM	10
11	قناة الشبابية FM	7
12	قناة التراثية FM	8
13	قناة الإيمان FM	2
14	قناة ليبيا الرياضية المرئية	14

الميزانية ومصادر التمويل

تتولى الدولة الصرف على القنوات العامة وتوفر ميزانياتها وتغطي مرتبات العاملين بها، حيث يشير الجدول رقم (4) إلى 31 مليون دينار مخصصات القنوات المذكورة لعام 2018 وأغلبها تم تسييله ما عدا المخصص لقناة ليبيا الرياضية، وتعد تلك الميزانية غير كافية على حد تعبير مديري القنوات، ولم يساهم دخل الإعلان إلا بقيمة 35 ألف دينار في قناة الشبابية، ولا توجد ديون مرتبات باستثناء قناة ليبيا الرياضية التي يبلغ ديون المتعاونين معها مليون ومئة ألف دينار.

وبخصوص الباب الثاني والخاص بالتجهيزات والصيانة وإنتاج البرامج وغيرها من المناشط الإذاعية فهو لا يكفي حسب رأي المسؤولين بالقنوات المذكورة وتبلغ الديون المتراكمة على جميع القنوات 3 ملايين دينار معظمها خاصة بالبث والإرسال ومكافآت المتعاونين.

[2] وثيقة معدة من قبل القناة الوطنية

جدول (4) الميزانية ومصادر التمويل

القناة	ميزانية 2018	المبلغ المسيل	جهة التمويل	مدى الكفاية	دخل الإعلان	ديون	ديون المرتبات	ديون المتعاونين	ديون البث والإرسال
ليبيا الرياضية	1,500,000	600,000	الخزينة العامة	غير كافية	0	1,100,000	1,000,000	100,000	0
الشبابية	800,000	800,000	الدولة	غير كافية	35,000	36,000	0	0	0
ليبيا الوطنية المسموعة والمرئية	800,0000 باب ثاني	800,000	الدولة	غير كافية	0	1,500,000	0	0	1,500,000
المجموع	3,100,000	2,200,000	-	-	35,000	2,636,000	100,000	100,000	1,500,000

الضغوط المهنية

لا تعاني القنوات التابعة للدولة وفق رأي المسؤولين من أي ضغوط أوتدخلات من المجموعات المسلحة باستثناء قناة الشبابية التي تعرضت مرتين للتدخل، كما أن تلك القنوات لا تواجه تدخلات من الجهات الحكومية وأن عملها الإذاعي يسير بحرية واستقلالية حسب ما يراه القائمون عليها.

المشاكل والصعوبات التي تواجه القنوات

جدول (5) المشاكل والصعوبات التي تواجه القنوات

	القناة	مشاكل مالية	مشاكل إدارية	مشاكل فنية	مشاكل أمنية
1	ليبيا الرياضية	تأخر تسيل الميزانية	نقص مكاتب وحواسيب وطابعات	نقص كوادر فنية ومعدات	لا توجد
2	الشبابية	ضعف مرتبات	ثقافة المسؤولين	البنية التحتية الكهرباء	ضعف الشرطة
3	ليبيا الوطنية المسموعة والمرئية	ضعف مخصصات	بيروقراطية التعامل مع الجهات العليا	تحتاج إلى تطوير	

تنقسم المشاكل والصعوبات التي تواجه القنوات العامة حسب الجدول (5) إلى مشاكل مالية، ومنها ضعف مرتبات العاملين بها، وقلة المخصصات المالية، وتأخر تسييل الميزانية، إضافة إلى المشاكل الإدارية، مثل نقص المكاتب والحواسيب والطابعات بقناة ليبيا الرياضية، كما أن هذه القناة تواجه مشاكل فنية كنقص الكوادر الفنية والمعدات، وتعاني قناة الشبابية من مشكلة انقطاع الكهرباء والبنية التحتية، في حين أن أغلب الأجهزة في قناة ليبيا الوطنية في حاجة إلى صيانة وتطوير بما يتلاءم مع التقنيات الحديثة.

السياسة التحريرية

قناة الشبابية:

يـرى مديرقنـاة الشـبابية أن السياسـة التحريريـة تسـعى نحـو الموضوعيـة، ومحاولـة الارتقـاء بمستوى ثقافة الشباب سياسيا وثقافيا واجتماعيا ورياضيا.

قناة ليبيا الوطنية:

تحـدد قنـاة ليبيـا الوطنيـة سياسـتها التحريريـة في التعبـير عـن آراء النـاس وتشـجيع الجمهـور عـلى فهـم المعنـى الحقيقـي للديمقراطيـة، كـما تسـعى القنـاة الوطنيـة في سياسـتها التحريريـة إلى تدريب العاملين بها، ورفع قدرتهم الإنتاجية.

الخطط المستقبلية

قناة الشبابية:

التوسـع في البـث الإذاعـي، والعمـل عـلى إنشـاء قنـاة مرئيـة وموقـع إلكـتروني يكـون عـلى هيئـة شبكة للقناة على الإنترنت.

قناة ليبيا الوطنية:

تسـعى قنـاة ليبيـا الوطنيـة في خططهـا المسـتقبلية إلى الاسـتفادة مـن اللقـاءات الوطنيـة في إعداد البرامج الإذاعية.
كـما تسـعى كذلـك إلى ملاحقـة التطـور التقنـي الحديـث، واسـتيعاب مخرجـات التعليـم الإعلامـي في ليبيا، وللقناة خطة لإنشاء مركز للتدريب والتطوير البرامجي.

المقترحات المستقبلية

قناة الشبابية:

ربـط البرامـج المسـموعة بالبرامـج المرئيـة في الفـترات الصباحيـة والدخـول في المنافسـة في جـودة البرامـج عـلى مسـتوى شـمال إفريقيـا، واسـتغلال موقـع القنـاة للربـط البرامجـي المبـاشر والمسجل.

قناة ليبيا الوطنية:

تقـترح قنـاة الوطنيـة ضـم كل القنـوات الحكوميـة في مؤسسـة واحـدة، وإصـدار تشريعـات إعلاميـة منظمة للعمل الإعلامي في ليبيا.

أ وكالة الأنباء الليبية (طرابلس)

تأسست وكالة الأنباء الليبية سنة 1964م، بموجب القرار رقم 17 لسنة 1964م، الصادر بتاريخ 1 – 10 – 1964 م تحت اسم "وكالة الأنباء الليبية" وظلت بهذا الاسم حتى 2 – 6 – 1972م عندما تم تغيير اسمها إلى وكالة أنباء الثورة العربية، وفي 7 – 10 – 1977م صار اسمها وكالة الجماهيرية للأنباء، لتعود في 20 – 10 – 2011م إلى مسماها الأول وكالة الأنباء الليبية، وقد تعددت التبعيات الإدارية للوكالة حتى صارت في الوقت الحالي تتبع الهيئة العامة للإعلام.

1 العنصر البشري بالوكالة

مدير الوكالة:

اسم مدير الوكالة	العارف المختار بيوك
مؤهله العلمي	ليسانس
تخصصه العلمي	إعلام
سنوات الخبرة الإعلامية	20 سنة

الكوادر البشرية:

إجمالي العاملين	محررون	مصورون	إداريون	منقطعون	مكاتب محلية	مكاتب خارجية
270	40	16	20	7	5	13 (مقفلة)

يعمل بوكالة الأنباء الليبية 270 شخصا، بينهم 40 محررا، و16 مصورا، و20 موظفا إداريا، وللوكالة خمسة مكاتب داخل ليبيا، يعمل بها 35 شخصا، في مدن: بنغازي، وسبها، والجفرة، وغريان، وسرت.
أما في الخارج فللوكالة قبل عام 2011م 13 مكتبا في عدد من الدول العربية والأجنبية هي: تونس - الجزائر - القاهرة - دمشق - بيروت - الكويت - الخرطوم - أديس أبابا - باريس - لندن - روما - بروكسل – مدريد، وهذه المكاتب جميعها متوقفة عن العمل في الوقت الحالي.
أما فيما يخص العناصر الصحفية فإن الوكالة لديها صحفيون مؤهلون وذوو خبرة ، إلا أن المشكلة الأساسية التي تواجهها في هذا الجانب تتمثل في عدم وجود صف ثانٍ يستلم لاحقا المهمة ويستفيد من الخبرة الطويلة التى تمتلكها العناصر الحالية، علما بأن الوكالة لم تقم بتعيين صحفيين جدد منذ عام 2010 ، مع أنها تخسر في كل عام عنصرا على الاقل من عناصر الخبرة للإحالة على التقاعد ، كما أن الانتشار الواسع لوسائل الإعلام أدى إلى خسران الوكالة لعدد من عناصرها؛ نتيجة المغريات التى تقدمها تلك الوسائل.

وعلى صعيد المنقطعين عن العمل فإنه يوجد 7 أشخاص دخلوا في خانة المنقطعين نهائيا عن العمل بالوكالة، وذلك لأسباب متعددة، بينها حالات نزوح؛ بسبب الاشتباكات التي شهدتها عدد من المناطق، وعدم الاستقرار الأمني، والتحاق البعض بالعمل مع مؤسسات أخرى خارج البلاد؛ بسبب المغريات المادية، ويرفض البعض الآخر الالتحاق بالعمل لأسباب تتعلق بمزاجه الشخصي.
وعلى الرغم من ذلك فلم توقف مرتبات المنقطعين عن العمل إلا لموظف واحد فقط؛ لتفضيله العمل مع إحدى القنوات التى تبث من خارج ليبيا.
وبخصوص الدورات التدريبية فإنها محدودة وقليلة جدا، ولا تفي بالغرض المحدود.

2 المقر والتجهيزات الفنية والتقنية:

أجهزة حاسوب	إنترنت	آلات تسجيل مسموع	آلات تصوير	خطوط هاتفية	سيارات	مرافق
70	موجود	7	15	20	17	مقهى وحمامات

الجهة المالكة لمقر وكالة الأنباء الليبية هي الدولة الليبية، والمقر يعد مناسبا لطبيعة العمل، رغم أن المكاتب والأثاث في حاجة إلى تجديد، وتمتلك الوكالة 70 جهاز حاسوب، ولها اشتراكات في خدمة الإنترنت مع ثلاث شركات متخصصة في هذا المجال، وللوكالة 7 آلات تسجيل مسموع، و15 آلة تصوير، و20 خط هاتفي، و17 وسيلة نقل.
وتتوفر بالوكالة بعض المرافق تتمثل في دورات المياه والمقهى.

3 الميزانية ومصادر التمويل:

ميزانية الباب الأول	ميزانية الباب الثاني	ديون حالية	ديون سابقة	ديون بالعملة الصعبة
مرتبات فقط	800 ألف دينار	35 ألف دينار	150 ألف دينار	مليون ونصف دولار

تمول وكالة الأنباء الليبية من الخزانة العامة، حيث خصص للوكالة سنة 2018م من ميزانية الباب الثاني 800 ألف دينار فقط، سيل منها فعليا 600 ألف دينار، أما الباب الأول فخصص فقط للمرتبات، ولم تتلق الوكالة أي هبات أو تبرعات من أي جهة كانت، وتعد الميزانية - وفقا للسيد العارف بيوك مدير الوكالة – محدودة وغير كافية.
أما فيما يتعلق بالديون المسجلة على الوكالة فتتمثل في ديون المتعاونين التي تبلغ 35 ألف دينار، وديون العمل الإضافي، ومكافآت لجان سابقة، ومراسلين في الفترة من 2011م وحتى 2016 م وقيمتها 150 ألف دينار.
أما بالنسبة للديون المستحقة بالعملة الأجنبية فتبلغ مليون ونصف دولار لصالح وكالات أنباء أجنبية مقابل اشتراكات.

4 هيكلية العمل بالوكالة:

تضم الوكالة خمس إدارات رئيسية هي : إدرة التحرير والترجمة - إدارة الصحافة الإلكترونية – إدارة الشؤون الهندسية والفنية - إدارة العلاقات - إدارة الشؤون الإدارية والمالية ، وكل إدارة تضم عددا من الأقسام، فمثلا تضم إدارة التحرير والترجمة أقسام: التحرير المحلي - التحرير العالمي – الترجمة -المراسلين -التصوير -الإبراق -الرصد المرئي .

5 خدمات الوكالة:

تقدم الوكالة لمشتركيها خدمات الأخبار، والتقارير الإخبارية، والصور، وتقوم الوكالة بخدمة التبادل الإخباري مع وكالات الأنباء الجزائرية، والمغربية، والتونسية، والشرق الأوسط، وقد توقفت الأولى؛ بسبب خلل في المنظومة، والثانية؛ بسبب الديون وتوقف خدمة التحويلات.
أما فيما يخص الاشتراك في وكالات الأنباء الأجنبية فقد توقفت جميعها؛ نظرا لتراكم الديون المستحقة لسنوات 2011م – 2016م.
وبسبب الظروف السابقة فإن الوكالة اقتصرت في الحصول على الأخبار على مكاتبها الداخلية، وبعض وكالات الأنباء، ومكاتب الإعلام في مؤسسات الدولة، وشبكة المعلومات الدولية.

6 السياسة التحريرية للوكالة:

تعتمد الوكالة في نشر أخبارها ونقلها عن مصادرها الرسمية تحقيقا لمبدأ المصداقية ، كما تنشر أخبارها وتقاريرها انطلاقا من مبدأ الحيادية دون تبني وجهات النظر، كذلك تهتم بصفة خاصة بنشر كل ما يخص المصالحة الوطنية، وجهود لم الشمل، وتتفادى نشر الأخبار والبيانات ذات العلاقة بالتوجهات السياسية والحزبية أو التى تدعو لنشر الفتن .

7 المشاكل التي تعاني منها الوكالة:

المشاكل المالية :
تراكم الديون المستحقة على الوكالة لصالح الاتحادات العربية والإقليمية؛ لعدم سداد الاشتراكات الخاصة بالعضوية لصالح كل من :
اتحاد وكالات أنباء الدول العربية .
اتحاد وكالات الدول الاسلامية .
اتحاد وكالات أنباء المغرب العربي .
اتحاد وكالات أنباء البحر المتوسط .
وجميعها لم تدفع منذ عام 2011م
كذلك الديون المستحقة لوكالات الأنباء العالمية وهي : رويترز -الفرنسية - الألمانية - الصحافة المتحدة - الإسبانية - الصينية ، وهى ديون تراكمت بين 2011، و2016 م.
يشار إلى أن قيمة الديون حوالي مليون ونصف دولار .

المشاكل الإدارية :
مشاكل الوكالة الإدارية لا تنفصل عن مشاكل ما تعانيه وسائل الإعلام في ليبيا عموما؛ لعدم وجود جسم أعلى يضمها وينسق معها ويحلحل مشاكلها، ويُعنى بها ويتابع أداءها، رغم مخاطباتنا العديدة للمجلس الرئاسي بالخصوص، كذلك مطالبتنا بإعادة نقل تبعية الوكالة إلى مجلس الوزراء، إضافة إلى مماطلة الوزير المفوض بهيكلة مؤسسات الدولة في اعتماد الهيكل التنظيمي للوكالة رغم مرور أكثر من 6 أشهر للاعتماد، ولم يتم حتى الآن .

المشاكل الأمنية :
لا توجد أي مشكلات أمنية في الوقت الحالي.

المشاكل الفنية :
نقص التجهيزات الفنية والهندسية، إضافة إلى تعطل المنظومة الخاصة بالأخبار بصفة مستمرة؛ لقدمها حيث تعود إلى عام 1996 م.

8 الخطط المستقبلية للوكالة:

- التوسع في عمل المندوبين بحيث يغطي كافة المدن والمناطق.
- استحداث منظومة إخبارية؛ لربط الصلات مباشرة مع كافة المكاتب والمندوبين بالمدن.
- التوسع في نشر التقارير النوعية.
- إعادة افتتاح المكاتب الخارجية.
- إعادة ربط الصلات مع الاتحادات العربية والدولية، وكذلك أهم وكالات الأنباء العالمية.
- استحداث خدمات الفيديو بعد إعادة تحديث وإطلاق الموقع الجديد للوكالة عام 2018م.
- الاهتمام بنشر الصور من كافة المدن دعما للأخبار المحالة من المندوبين.
- تعيين عناصر إعلامية متخصصة ومؤهلة في التحرير والترجمة، وتدعيم العناصر الموجودة بعناصر جديدة متخصصة في الخدمات التي يقدمها الموقع باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.
- إقامة دورات تأهيلية للعناصر الصحفية الجديدة في الداخل والخارج.

ب وكالة الأنباء الليبية (بنغازي):

تأسست وكالة الأنباء الليبية سنة 1964م، وذلك بموجب القرار رقم 17 لسنة 1964م، الصادر بتاريخ 1 – 10 – 1964م تحت اسم وكالة الأنباء الليبية، وظلت بهذا الاسم حتى 2 – 6 – 1972م عندما تم تغيير اسمها إلى وكالة أنباء الثورة العربية، وفي 7 – 10 – 1977م صار اسمها وكالة الجماهيرية للأنباء، لتعود في 20 – 10 – 2011م إلى مسماها الأول وكالة الأنباء الليبية، وقد تعددت التبعيات الإدارية للوكالة حتى صارت في الوقت الحالي تتبع مجلس الوزراء.

1 العنصر البشري بالوكالة

مدير الوكالة:

اسم مدير الوكالة	إبراهيم هدية المجبري
مؤهله العلمي	بكالوريوس
تخصصه العلمي	إدارة
سنوات الخبرة الإعلامية	15 سنة

الكوادر البشرية:

إجمالي العاملين	محررون	مصورون	إداريون	منقطعون	مكاتب محلية	مكاتب خارجية
120	40	4	40	14	13 واحد لكل دائرة انتخابية	3 في تونس ومصر وفرنسا

يعمل بوكالة الأنباء الليبية (بنغازي) 120 شخصا، بينهم 40 محررا، و4 مصورين، و40 موظفا، وللوكالة 13 مكتبا محليا، أي واحد في كل دائرة انتخابية، وعلى صعيد المكاتب الخارجية فللوكالة 3 مكاتب في كل من تونس ومصر وفرنسا.
أما فيما يخص العناصر المدربة والمؤهلة بالوكالة فإنها لا تتجاوز 10 % وفقا لما ذكره السيد إبراهيم هدية المجبري، كما أن الدورات التدريبية للصحفيين قليلة وغير كافية.
ويصل عدد المنقطعين عن العمل 14 شخصا، ومن أهم أسباب الانقطاع استلام المرتبات من الوكالة الموازية بطرابلس.

2 المقر والتجهيزات الفنية والتقنية:

أجهزة حاسوب	إنترنت	آلات تسجيل مسموع	آلات تصوير	خطوط هاتفية	سيارات	مرافق
60	موجود	10	4	2	1	مقهى وحمامات

تمتلك الدولة الليبية مقر الوكالة، الذي يعتبر مناسبا من حيث مساحته لطبيعة العمل الصحفي، ويحتوي المقر على مكاتب وأثاث مناسبين، وتمتلك الوكالة 60 جهاز حاسوب، و10 آلات تسجيل مسموع، و4 آلات تصوير، وسيارة واحدة، كما أن المقر مزود بخدمة الإنترنت، ويحتوي على المرافق الأساسية كدورات المياه والمقهى.

3 الميزانية ومصادر التمويل:

ميزانية الباب الأول	ميزانية الباب الثاني	ديون حالية	ديون سابقة	ديون بالعملة الصعبة
مرتبات فقط	صفر	250 ألف دينار	-	-

تمول الوكالة من الخزانة العامة، ولا تتجاوز الأموال المخصصة للوكالة قيمة مرتبات العاملين، ولم تتلق الوكالة أي تبرعات أو هبات، وتصل الديون المستحقة على الوكالة إلى 250 ألف دينار، وهي ديون تتعلق بالإيجارت خلال فترة النزوح.
وبالتالي فإن الميزانية المخصصة للوكالة غير كافية على الإطلاق.

4 هيكلية العمل بالوكالة:

تضم الوكالة عددا من الأقسام تتمثل في: القسم السياسي، والقسم الاقتصادي، والقسم الثقافي، والقسم الاجتماعي، والقسم الرياضي، وقسم الترجمة، والقسم المحلي، والقسم الدولي، إضافة إلى قسم الشؤون الإدارية.

5 خدمات الوكالة:

تقدم الوكالة خدمات صحفية لمشتركيها تتمثل في: الأخبار، والتقارير، والتحقيقات الصحفية، والصور.
ولا توجد للوكالة أي اشتراكات مع وكالات الأنباء العربية والأجنبية، وإنما توجد اتفاقيات تبادل مع بعض وكالات الأنباء العربية فقط.
وتحصل الوكالة على الأخبار من مكاتبها ومراسليها، ومن بعض القنوات الفضائية، بالاضافة إلى ما تزودها به المصادر الحكومية.

6 السياسة التحريرية للوكالة:

تلتزم الوكالة باتباع سياسة متزنة في صياغة ونشر أخبارها.

7 المشاكل التي تعاني منها الوكالة:

المشاكل المالية :
انعدام الدعم وشح المخصصات.
عدم العدالة في مرتبات العاملين بالقطاع.

المشاكل الفنية :
قدم الأجهزة وعدم وجود منظومة نشر.

المشاكل الأمنية :
لا توجد حراسة للمقر من وزارة الداخلية.

8 الخطط المستقبلية للوكالة:

توحيد وكالة الأنباء الليبية في وكالة واحدة.

رابعا هيئة دعم وتشجيع الصحافة

أ هيئة دعم وتشجيع الصحافة بنغازي

تأسست هيئة دعم وتشجيع الصحافة (بنغازي) سنة 2015 كجسم موازي لهيئة دعم وتشجيع الصحافة بطرابلس، بعد الانقسام السياسي الذي حل بالبلاد، وتتبع الهيئة العامة للإعلام والثقافة، وليس للهيئة فروع خارج مدينة بنغازي.
وقد حددت مهامها في :
1.إصدار الصحف والمجلات.
2.إصدار المطبوعات الدورية.
3.إقامة الندوات والملتقيات والدورات في العمل الصحفي.

1 العنصر البشري

رئيس الهيئة:

اسم مدير الهيئة	خديجة الصادق بسيكري
مؤهله العلمي	ليسانس
تخصصه العلمي	لغة فرنسية
سنوات الخبرة الإعلامية	30 سنة

الكوادر البشرية:

إجمالي العاملين	محررون	مصورون	إداريون	مخرجون ومنفذون	عدد المنقطعين	صحف الهيئة
139	لم يحدد	2	14	7	لم يحدد	لا توجد

يبلغ عدد العاملين بهيئة دعم وتشجيع الصحافة (الموازية) بنغازي 139 شخصا، منهم 76 ذكر، و62 أنثى، يعمل 14 منهم في المجال الإداري، و2 في التصوير، و7 في الإخراج والتنفيذ، أما عدد المحررين فلم يتم تحديده من قبل السيدة رئيسة الهيئة، كذلك لم يتم تحديد عدد الأفراد المنقطعين عن العمل، رغم حصر أسباب الانقطاع في:

1- نزوح البعض.
2- الموظفين غير ذوي الكفاءة لا يمارسون العمل.
3- سفر البعض للخارج.

وهو ما يعنى أن هناك عددا غير معروف من المنقطعين عن العمل، ووفقا للسيدة رئيسة الهيئة فإن الهيئة تعاني من نقص في كوادرها البشرية في بعض التخصصات، رغم أنها قد نفذت عددا من الدورات التدريبية، وهي كذلك بصدد تنظيم دورات أخرى.

2 المقر والتجهيزات الفنية والتقنية:

أجهزة حاسوب	إنترنت	آلات تسجيل مسموع	آلات تصوير	خطوط هاتفية	سيارات	مرافق
2	غير موجود	صفر	صفر	صفر	3	مقهى وحمامات

تحتل هيئة دعم وتشجيع الصحافة بنغازي مقرا مملوكا للهيئة العامة للإعلام والثقافة، وهو لا يتناسب وطبيعة العمل الصحفي خاصة في حال تمكن الهيئة من إصدار الصحف التي تعمل على إصدارها مستقبلا، أما الأثاث المتاح فهو متواضع وغير كاف.
وعلى صعيد التجهيزات التقنية، فإن الهيئة تمتلك فقط جهازي حاسوب، وليست لديها أي آلات تسجيل أو تصوير أو خطوط هاتفية، كما أنها غير مزودة بخطوط الإنترنت، أما فيما يخص وسائل النقل فإنها تمتلك سيارتين، وحافلة صغيرة، كما أن الهيئة مزودة ببعض المرافق الضرورية (مقهى وحمام).

3 الميزانية ومصادر التمويل:

ليس للهيئة ميزانية، ولم تخصص لها أي مبالغ مالية عدا المرتبات خلال سنة 2014م ، أما فيما يتعلق بالديون فلم تقدم لنا أي بيانات تتعلق بذلك.

4 أهم ما أنجزته الهيئة منذ تأسيسها :

إصدار صحيفة الأحوال، وإنشاء مركز للدراسات والبحوث.

5 الخطط المستقبلية للهيئة:

تسعى هيئة دعم وتشجيع الصحافة (بنغازي) ضمن خطتها المستقبلية إلى تحقيق الآتي:
1- إصدار صحيفة.
2- إقامة ندوات إعداد عناصر صحفية وفنية وتدريبهم.
3- تفعيل مركز الدراسات، وإعادة إصدار الدوريات.

6 المشاكل التي تعاني منها الهيئة:

المشاكل المالية :
عدم وجود ميزانية تسييرية.

المشاكل الإدارية :
عدم كفاءة كثير من الموظفين في مجال الإدارة؛ نتيجة التعيين العشوائي، وعدم وجود دورات تدريبية، وبالتالي فإن هولاء الموظفين يعتبرون عبئا على الهيئة.

المشاكل الفنية :
عدم وجود أجهزة حواسيب، وأجهزة إخراج مرئي مما يعيق إصدار الصحف.

المشاكل الأمنية :
لا توجد أي مشاكل أمنية.

7 مقترحات تطوير الهيئة:

وضع برامج لتطوير أداء العاملين في مجالات: الحاسوب – الإدارة – التصوير – العلاقات العامة، إلا أن ذلك يتوقف على توفر الإمكانيات المالية اللازمة.

جهات ومؤسسات إعلامية لم يتمكن الباحثان من الحصول على معلومات مباشرة عنها:

أولا الهيئة العامة للإعلام

أسست الهيئة العامة للإعلام بديلا لأمانة الإعلام والثقافة التي كانت تشرف على القطاع الإعلامي قبل التغير السياسي سنة 2011، وأشارت تقارير ديوان المحاسبة إلى وجود حالة من الارتباك من قبل حكومة الإنقاذ الوطني بخصوص قرارات إنشاء الهيئة بدمجها تارة، وفصلها تارة أخرى، كذلك الأمر لدى حكومة الوفاق الوطني حيث أهملت هذه الحكومة الهيئة العامة للإعلام في عدم تكليف رئيس لها إلى حين إعداد هذه الدراسة، ونظرا لعدم وضوح الرؤية والرسالة والأهداف الخاصة بها فإنها فشلت في القيام بالمهام المناطة بها.

فالهيئة العامة للإعلام لم تتمكن من ربط علاقاتها مع المؤسسات الإعلامية التابعة لها وحصرها ومتابعتها واستيعاب العناصر الإعلامية التابعين لقطاع الإعلام سابقا، ولم تتمكن من وضع برامج وخطط عملية، ولم توفر المعلومات الأساسية عن القطاع الإعلامي للباحثين أو التعاون معهم "الأمر الذي ساهم في عدم توفرمعلومات عنها في هذه الدراسة".

ومما يلاحظ على هذه الهيئة هو عدم قدرتها على تمثيل القطاع الإعلامي ما جعل الهيئة العامة للثقافة والمجتمع المدني تستحوذ على جزء كبير من المناشط الإعلامية[3].

ومن خلال متابعة تقارير ديوان المحاسبة والهيئة العامة للرقابة الإدارية يلاحظ وجود العديد من الملاحظات على الهيئة العامة للإعلام تشمل مخالفات إدارية ومالية منذ تأسيس وزارة للإعلام بعد 2011 لم يتم تسويتها أو معالجتها حيث تكررت عدة مرات في تلك التقارير فعلى سبيل المثال شمل آخر تقرير لديوان المحاسبة الصادر في 2017 أكثر من 15 ملاحظة مالية على الهيئة لم يتم تسويتها أو إيقافها والنظر فيها[3].

وفي نفس الإطار أوردت الهيئة العامة للرقابة الإدارية عدد 15 ملاحظة ومخالفة إدارية عن الهيئة العامة للإعلام في تقريرها لعام 2016، وتم إعادة 8 ملاحظات في التقرير الصادر عام 2017 شملت النقاط التالية[4]:

1- لا يوجد ملاك وظيفي وهيكل تنظيمي معتمد.

2- عدم وجود خطة تدريبية بالهيئة

3- تفشي ظاهرة التسيب الإداري، وعدم العمل على حلحلتها

4- عدم الالتزام بإحالة صور من مراسلاتها التي ترتب التزامات مالية إلى هيئة الرقابة الإدارية، بالمخالفة لأحكام القانون رقم (20) لسنة 2013 بإنشاء هيئة الرقابة الإدارية.

5- عدم وجود لجنة لشؤون الموظفين، بالمخالفة لقانون رقم (12) لسنة 2010 بإصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.

6- عدم قيام الهيئة بتشكيل مجلس تأديب بالمخالفة.

7- عدم وجود لجنة للتدريب بالهيئة، بالمخالفة للقانون رقم (12) لسنة 2010 بإصدار قانون علاقات العمل.

8- عدم وجود متابعة للجهات الممنوح لها إذن مزاولة النشاط الإعلامي؛ للتأكد من مدى التزام الجهة بالضوابط الإعلامية؛ حفاظا على أمن الوطن واستقراره.

(3) تقرير ديوان المحاسبة ص: 746
(4) تقرير الهيئة العامة للرقابة الإدارية 2017 ص: 151

ثانيا راديو ليبيا

في سنة 2013 تم اعتماد تسمية راديو ليبيا ليحل محل المركز العام للإذاعات الموجهة (صوت إفريقيا) سابقا الذي أسس سنة 1973 باسم صوت الوطن العربي، ويشغل راديو ليبيا نفس المكان وبنفس التجهيزات والمعدات التي كانت لدى المركز العام للإذاعات الموجهة، ونظرا لعدم توفر معلومات عن الراديو، وعدم استكمال الاستبيان المعد لهذه الدراسة، وعدم تعاون المسؤولين عن الراديو، فإنه تم الاعتماد على المعلومات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة، ومن أهمها[5]:

1- تم إصدار القرار رقم 209 لسنة 2013 من قبل مجلس الوزراء باعتماد تسمية را ديو ليبيا ليحل محل المركز العام للإذاعات الموجهة "صوت إفريقيا" فقط دون إعادة النظر في الخطة الإعلامية والتوجه الإعلامي للإذاعة، وكذلك النواحي الإدارية التي تنظم عمل الإذاعة فضلا عن أن القرار معيب في شكله القانوني، من حيث عدم الإشارة في ديباجته إلى القرار ل.ش.ع. رقم 380 لسنة 1998 بشأن "إعادة تنظيم المركز العام مع ملاحظة أن مسمى (راديو) يخرج عن نطاق اللغة العربية التي تعتبر اللغة الرسمية للدولة الليبية.

2- نقص الكوادر المتخصصة (الفنية والمالية) بأهم الإدارات ذات العلاقة المباشرة بالمجال الإعلامي القادر على تسيير عمل الإذاعة، حيث إنها تدار حاليا بعدد 175 موظفا من أصل 255 موظفا، فضلا عن الاعتماد في عملها الأساسي على موظفين للعمل المؤقت بالراديو على أساس التعاون، وبنظام المكافآت المقطوعة، وفق قرارات وتكليفات يصدرها المدير العام.

3- من خلال الاطلاع على قرارات المدير العام لوحظ أن جلها تتمثل في الإعفاء من مناصب وتكليفات مؤقتة "لحين إشعار آخر" واستقالات، وإحالة للتقاعد، ومنح مكافآت، وغيرها من القرارات التي تبين عدم الاستقرار الإداري للإدارة، وغياب الرؤيا الواضحة لإدارة الإذاعة لتنفيذها.

4- اعتماد المدير العام للراديو على إصدار التعليمات الشفهية لموظفيه، منها الإفراج عن مرتبات أو صرف مكافآت.

5- التوسع في صرف المكافآت، والتفاوت في قيمتها لموظفين ومتعاونين بالراديو، فضلا عن تحميلها الخاطئ على بنود الميزانية.

6- يتم صرف مكافآت شبه مستمرة للجان المشكلة (لجنة شؤون الموظفين/ لجنة المشتريات) ليست عن كل اجتماع، فضلا عن تحميل القيمة ضمن المرتب الأساسي.

7- يتم صرف مكافأة المدير العام بقيمة 2500 دينار بشكل مستمر على الرغم من إيقافها لبضعة أشهر من قبل الشؤون الإدارية والمالية؛ تنفيذا لقرار وزير الإعلام المكلف رقم 27 لسنة 2015 م، إلا أنه تم إعادة صرفها بناء على التعليمات الشفهية للسيد المدير العام، ويتم تحميل القيمة ضمن المرتب الأساسي للمعني بالمخالفة.

8- قيام المدير العام بإعادة تكليف مدير مكتب المراجعة الداخلية على الرغم من أن إعفاءه من مهامه كان نتيجة ضعف أدائه، وعدم التقيد بتنفيذ إجراءات الضبط الداخلي (وفق تقرير ديوان المحاسبة 2013م).

(5) تقرير ديوان المحاسبة 2016 ص: 744

9- تـم إصـدار قـرارات مـن المديـر العـام لذاتـه بشـأن الإيفـاد في مهمـة عمـل داخليـة، حيـث كان مـن المفـترض أن المعنيـين بالقـرار هـم موظفـو الإدارات المختصـة بالإذاعـة، وليـس المديـر العـام لطبيعة المهام، وعلاقتها بالعمل الفني.

10- تحميـل الاسـتقطاعات الضمانيـة والمرتبـات بـإذن الـصرف عـلى ح/ الودائـع والأمانـات في حـين أنـه لا يملك هذا الحساب ضمن الحسابات المصرفية الخاصة به.

11- غيـاب ختـم جميـع أذونـات الـصرف والمسـتندات المرفقـة بختـم يفيـد الـصرف (ختـم الخزينـة) لضمان عدم تكرار صرفها، وهذا يخالف نص المادة 105 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

12- قيـام إدارة الراديـو بالصرف بالتجاوزعلى الباب الأول بمبلـغ 94,905 دينار في حين كان مقدار التجاوز على الباب الثاني بمبلغ 5,051 دينار لسنة 2016م، بالمخالفة لنص المادة 87 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

ثالثا الهيئة العامة لدعم وتشجيع الصحافة

بالنظـر لعـدم توفـر المعلومـات عـن الهيئـة العامـة لدعـم وتشـجيع الصحافـة نـورد مـا جـاء في آخـر تقاريـر ديـوان المحاسـبة والهيئـة العامـة للرقابـة الإداريـة، حيـث ورد في آخـر تقريـر للهيئـة العامـة للرقابة الإدارية الملاحظات والمخالفات الإدارية التالية[6]:

1- اعتماد الهيكل التنظيمي للهيئة بالمخالفة للتشريعات والنظم القانونية المعمول بها.

2- إصـدار قـرارات تعيـين وترقيـات اسـتثنائية دون عرضهـا عـلى لجنـة شـؤون الموظفـين بالمخالفـة لأحكام قانون علاقات العمل رقم (12) لسنة 2010 م ولائحته التنفيذية.

3- إصـدار قـرارات بتكليـف لجـان؛ للقيـام بمهـام عمـل دون متابعتهـا وتقديـم تقاريـر عـن نتائـج أعمالها بالمخالفة للنظم المعمول بها.

4- عـدم وجـود مـلاك وظيفـي معتمـد للهيئـة بالمخالفـة لأحـكام قانـون علاقـات العمـل رقـم (12) لسنة 2010 م.

5- الاسـتمرار في إصـدار قـرارات للمتعاونـين، عـلى الرغـم مـن التعليـمات الصـادرة مـن وزارة الماليـة بشأن تعذر صرف مرتبات المتعاونين؛ لعدم توفر التغطية المالية اللازمة.

6- عـدم التـزام لجنـة شـؤون الموظفـين بعقـد اجتماعاتهـا الدوريـة وفقـا لأحـكام قانـون علاقـات العمل رقم (12) لسنة 2010 م، ولائحته التنفيذية.

7- التقصـير في اتخـاذ الاجـراءات القانونيـة اللازمـة حيـال عـدم التـزام بعـض المديريـن والموظفـين بساعات العمل، والموظفين المنقطعين عن العمل فترات طويلة.

8- التقصـير في دراسـة ووضـع خطـط مسـتقبلية، وايجـاد الحلـول لمعالجـة المشـاكل التـي تواجـه المطبعة.

(6) التقرير السنوي للهيئة العامة للرقابة الإدارية 2016 ص:228

9- تكليف موظفين بوظائف قيادية تنقصهم الخبرة أثر سلبا على عمل الإدارات المكلفين بها.

10- عدم الالتزام بأحكام قانون علاقات العمل رقم (12) لسنة 2010 م ولائحته التنفيذية بشأن ضبط الملفات الشخصية للقياديين والموظفين .

11- لم يتم إعداد سجلات تحليلية للأصول الثابتة والمنقولة.

12- ضعف نظام الرقابة الداخلية، خصوصا ما يتعلق بالرقابة على حركة الحسابات، والجرد المفاجئ والمصروفات وغيرها بالمخالفة للائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

وشمل آخر تقرير لديوان المحاسبة الملاحظات والمخالفات الإدارية والمالية التالية[7]:

- إغفال مكتب المراجعة الداخلية القيام بالمهام المسندة إليه، والمتمثلة في إعداد تقارير شهرية عن سير العمل وتقديمها للإدارة العليا للهيئة، وإجراء الجرد المفاجئ للخزينة والمخازن بالمخالفة لأحكام المادة (293) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

- لوحظ توسع إدارة الهيئة بصرف مكافآت لموظفين دون اتخاذ الإجراءات القانونية المنظمة بالمخالفة ما يعكس القصور في المحافظة على المال العام.

- ضعف التعزيز المستندي لبعض أذونات الصرف بالمخالفة لأحكام المادة (99) من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن، فضلا عن إغفال استيفاء بعض البيانات الأساسية بأذونات الصرف، وكذلك عدم ترقيم بعض أذونات الصرف بأرقام متسلسلة بالمخالفة للمادة 106 من لائحة الحسابات والميزانية والمخازن .

- لوحظ عدم توافق المؤهلات العلمية لبعض شاغلي الوظائف القيادية الفنية بالهيئة الأمر الذي ساهم وبشكل مباشرة في سوء أداء بعض الأقسام.

- عدم قيام إدارة الهيئة بإعداد مذكرات تسوية حساب المصرف بالمطابقة أدى إلى كشف الحساب من خلال إصدار صكوك تم ترجيعها من قبل المصرف.

- عدم إمساك سجل خاص بالعهد المصروفة لأحكام الرقابة والمتابعة والتأكد من إقفالها نهاية السنة.

- صرف عُهد بدون صدور قرار يبين اسم مستلم العهدة وقيمتها ونوعها والغرض منها.

(7) تقرير ديوان المحاسبة 2017 ص: 744

رابعا مركز تطوير الإعلام الجديد

تم إنشاء مركز تطوير الإعلام الجديد بعد التغيير السياسي سنة 2011 إلا أن عدم توفر المعلومات عن قانون إنشائه وأهدافه وبرامجه وعدم توفر صفحة خاصة به على الشبكة الدولية "الإنترنت" لمعرفة المزيد عنه باستثناء صفحة على الفيس تظهر بعض نشطاته، إضافة لعدم تعاون المركز مع الباحثين ورفض استكمال البيانات الخاصة بالاستبيان المحال إلى مدير المركز حال دون معرفة المزيد عنه.

وفي آخر تقرير لديوان المحاسبة سرد بعض الملاحظات المالية عن مركز تطوير الإعلام الجديد، منها[8]:

1- إغفال ترقيم أذونات الصرف بالمخالفة للمادة 100 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

2- إغفال ختم أذونات الصرف ومرفقاتها بختم يفيد الصرف معززا بتوقيع الصراف، بالمخالفة للمادة 105 من لائحة الميزانية والحسابات والمخازن.

3- عدم مسك سجل خاص بالالتزامات القائمة على المركز.

4- التجاوز في الإنفاق خصما من الباب الأول بواقع 176,943 دينار بالمخالفة للمادة 10 من القانون المالي للدولة.

5- التأخر في إحالة الاستقطاعات القانونية، والمتمثلة في صندوق الجهاد، وصندوق التضامن الاجتماعي، وصندوق الضمان الاجتماعي.

(8) تقرير ديوان المحاسبة 2016 ص: 746

الخاتمة

أولا نتائج الدراسة

أ النتائج العامة للدراسة:

1. تأثير الوضع السياسي والأمني على قطاع الإعلام وانقسامه شرقا وغربا، وإعلام رسمي وآخر وطني.
2. عدم وجود جهة مرجعية قوية للقطاع وزارة أو هيئة أو مؤسسة تشرف على القطاع وتوجهه للأصلح وبما يخدم المجتمع ويساهم في تطويره.
3. غياب الصحافة الورقية العامة والخاصة عن المشهد الإعلامي.
4. إهمال الحكومات المتعاقبة قطاع الإعلام مع عدم وجود استراتيجة ورؤية للإعلام في ليبيا.
5. غياب التشريعات الإعلامية المنظمة للقطاع وعدم مواكبة ما هو موجود للتطورات التكنولوجية والعالمية.
6. غياب الدعم المادي والمعنوي للقطاع الإعلامي العام، في مقابل ضخ الأموال وتوفير الإمكانيات للقطاع الخاص.
7. عدم وجود جدية في التعامل مع الملاحظات الواردة في تقارير ديوان المحاسبة، والهيئة العامة للرقابة الادارية.

ب النتائج المتعلقة بالصحف

1. تراجع حجم الميزانيات المخصصة للعمل الصحفي، وعدم وجود موازنات خاصة ومستقلة لكل صحيفة على حدة.
2. عدم وجود آلية لتوزيع الصحف في مختلف المناطق والمدن والقرى الليبية في التوقيت المناسب.
3. عدم مناسبة الكثير من المقار التي تعمل من خلالها الصحف لطبيعة العمل الصحفي.
4. ندرة الدورات التدريبية المخصصة للصحفيين، وتدني مستوى ما تم تنفيذه منها.
5. عدم وجود ملاك وظيفي للصحف الليبية محل الدراسة.
6. غياب الحماية الأمنية للصحفيين، وتعرض مقار وممتلكات بعض الصحف للنهب والتخريب أكثر من مرة، كما حدث لصحيفة فسانيا.

ج النتائج المتعلقة بوكالة الأنباء الليبية

1. توقف جميع المكاتب الخارجية للوكالة، التي كان عددها 13 مكتبا عن العمل.
2. على الرغم من امتلاك الوكالة للعديد من الخبرات البشرية ذات الكفأة المهنية العالية إلا أنه وبسبب تقاعد بعضهم لعامل السن، وتحول بعضهم للعمل في القطاع الخاص للمغريات المالية، وعدم وجود تعيينات جديدة منذ عام 2010م فإن الوكالة مهددة بفقد خبراتها ما لم يتم وضع سياسة تحول دون ذلك.
3. تدني حجم الميزانيات المالية المخصصة للوكالة، وهوما أثر على سير العمل بها خاصة فيما يتعلق بتسديد ديون اشتراكاتها في وكالات الأنباء الكبرى، وهي الاشتراكات التي توقفت؛ بسبب تراكم الديون.
4. عدم وجود جسم إداري يكون مرجعا للوكالة (وزارة – هيئة – إلخ) يكون حلقة وصل بينها وبين الحكومة.
5. إهمال الحكومات الليبية للوكالة، وعدم إشراكها في تغطية مناشطها في الداخل والخارج.
6. عدم اعتماد الهيكل التنظيمي للوكالة رغم إحالته للجهات المختصة منذ فترة زمنية طويلة.
7. قدم الأجهزة الفنية وعدم تجديدها منذ عام 1996م، وتعطل المنظومة الخاصة بالأخبار بصفة مستمرة.

د النتائج المتعلقة بالقنوات الإذاعية

1. تكدس العاملين المحسوبين على قناة ليبيا الوطنية موزعين على مختلف المناطق الليبية، دون أي مهام حقيقية يمارسونها في مجال العمل الإذاعي، في مقابل قلة العناصر البشرية المؤهلة والمتخصصة في قناتي: ليبيا الرياضية، والشبابية.
2. ندرة الدورات الاذاعية المخصصة للعاملين بالقنوات الإذاعية محل الدراسة.
3. تسرب العديد من العناصرذوي الخبرة والكفاءة العالية من القنوات الإذاعية العامة إلى القنوات الإذاعية الخاصة؛ نظرا للمغريات المادية.
4. عدم وجود هيكلية إدارية تنظيمية واضحة لجميع القنوات محل الدراسة.
5. عدم كفاية الميزانيات المخصصة للعمل الإعلامي بالقنوات الإذاعية، وتراكم الديون المسجلة عليها، وتدني مستوى مرتبات العاملين بالقنوات العامة مقارنة بمرتبات العاملين في القنوات الخاصة.
6. تعدد القنوات الإذاعية المملوكة للدولة دون وجود سياسات إعلامية واضحة تضبط وتحدد عملها، والهدف من إنشائها وخططها المستقبلية، وطبيعة توجهاتها.

ثانيا الصعوبات التي واجهت إعداد الدراسة الحالية

1. تهرب وتلكؤ وتردد القائمين على بعض المؤسسات الإعلامية العامة في التعاون مع الباحثين، وتلك المؤسسات هي: هيئة دعم وتشجيع الصحافة (طرابلس) – راديو ليبيا – القناة الرسمية – مركز تطوير الإعلام الجديد.

2. عدم إدراك بعض قيادات المؤسسات الاعلامية المستهدفة بالدراسة وتحديدا المؤسسات المذكورة آنفا أهمية البحث العلمي، ما انعكس سلبا في طريقة تعاملهم مع الباحثين.

3. عدم إجابة بعض المستهدفين بالدراسة على كل بعض فقرات الاستبيان المعد من طرف الباحثين والموجه لهم.

ثالثا توصيات الدراسة

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج فإن الباحثين يوصون بالآتي:

1. إجراء المزيد من الحوارات والندوات والحلقات العلمية بحضور أكاديميين في مجال الإعلام، وممارسين إعلاميين يكون من بينهم قيادات المؤسسات الإعلامية؛ لمناقشة سبل تطوير الإعلام الليبي.

2. ضرورة أن تضع الجهات العليا في الدولة والمخولة باختيار القيادات الإعلامية معايير واضحة ومهنية تتعلق بالتخصص العلمي والخبرة والكفاءة فيما يتعلق باختيار وتكليف تلك القيادات، وإلا تركت للمزاج أو اعتبارات غير علمية.

3. وضع الميزانيات الكافية لكل وسيلة إعلامية، مع وضع آلية تضمن شفافية إنفاق تلك الميزانيات.

4. الإسراع بوضع جسم يحتوي ويشرف على جميع المؤسسات الإعلامية العامة، ويضع لها السياسات العليا بما يحدد أولويات المجتمع ويخدم مصالحه.

5. تحسين الأوضاع المالية للعاملين بالمؤسسات الإعلامية العامة بما يكفل استمرار بقاء الكفاءات البشرية بالعمل بتلك المؤسسات، وعدم انتقالها للمؤسسات الإعلامية الخاصة.

6. الإسراع بسن قانون ينظم العمل الإعلامي، ويحدد الحقوق والواجبات والحريات للصحفيين.

7. حماية المؤسسات الإعلامية العامة وممتلكاتها من التعدي والعبث من قبل الخارجين عن القانون.

8. الاهتمام بالتدريب الإعلامي، ووضعه مباشرة تحت رقابة ورعاية المؤسسات الإعلامية بما يضمن تحقيقه للغايات المستهدفة.

9. الإسراع بوضع هياكل إدارية للمؤسسات الإعلامية، والإبقاء فقط على الكوادر والعناصر التي تحتاجها تلك المؤسسات، بما يساعد على تخليصها من الكم الهائل من الموظفين المحسوبين على القطاع، الذين يشكلون عبئا عليه.

10. ضرورة إحالة التقارير التي تصدرها الجهات الرقابية حول الفساد والتجاوزات المالية والإدارية في المؤسسات الإعلامية إلى الجهات القضائية؛ لاستكمال التحقيقات بشأنها، ومعاقبة من يثبت تورطه في عمليات الفساد تلك، وإلزام وسائل الإعلام بنشر تلك التقارير، والأحكام القضائية المتعلقة بها، ما يجعل الرأي العام على دراية بما يحدث من تجاوزات، ويضمن توفر الشفافية.

المركز الليبي لحرية الصحافة مؤسسة ليبية مستقلة غير ربحية تعمل في الدفاع عن حرية الصحافة والإعلام وحماية الصحفيين، وقد أسسها صحفيون وقانونيون ومدافعين عن حقوق الإنسان على إثر تفشي الإعتداءات الخطيرة بحق الصحفيين الليبيين وتنامي خطاب الكراهية والمعلومات المُضللة مما يهدد حق المجتمع الليبي في المعرفة وحّرية التعبير

المركز الليبي لحرية الصحافة
لإعلام مهني حُر

Web: www.LCFP.org.ly
Email: info@LCFP.org.ly
Tel: 00218917190022
Pohan: 00218910200231
Tripoli- Libya